التثنية والجمع عند ابن هشام

الكلمات المفتاحية: التثنية ، الجمع ، ابن هشام

م.م يعمر مهدي محمد الجبوري منى عبد الغفور دحام العاني
كلية الإمام جعفر الصادق (ع) فرع صلاح الدين المديرية العامة لتربية الأنبار
yguftan@gmail.com munaabdulghofoor7@gmail.com

الملخص

تتجلى دراسة المثنى في جانبين؛ منها ما يتعلق بالجانب النحوي وكيفية إعرابه، وعلامات الإعراب، ومنها ما يتعلق بالجانب الصّرفي ، وكيفية تثنية الألفاظ، وما يطرأ عليها من تغيير، فالجانب الثاني أي الجانب الصّرفي هو ما سنحاول دراسته عند ابن هشام إذ كان له رأي في تثنية بعض الألفاظ ، فالموضوعات الصّرفية عند ابن هشام الأنصاريّ فكان فالمبحث الأول التثنية وهي:تثنية المقصور، وكلا وكلتا، وبين التثنية والجمع والمبحث الثاني :تضمن الجمع وهو جمع حَلْقَة وجمع فرزدق وصيغة الجمع (فُعُول).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدَّمة

الحمدُ للهِ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ، وأشهد أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، أفصح العرب لساناً، وأبلغهم بياناً، والصلاة والسلام على آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

التثنية هي دليل اثنين متفقين لفظاً ومعنى بزيادة في آخره تليها نون مكسورة صالح للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف في المعنى.(١)

هذا هو حد التثنية عند علماء العربية، أما عند ابن هشام فالمثنى ((ما دل على اثنين بزيادة صالحة للتجريد، وذلك كـ(رجلان)، فإنه دل على رجل، ورجل، بزيادة الألف والنون وهو صالح لتجريده منهما))(٢).

تتجلى دراسة المثنى في جانبين؛ منها ما يتعلق بالجانب النحوي وكيفية إعرابه، وعلامات الإعراب، ومنها ما يتعلق بالجانب الصّرفي ، وكيفية تثنية الألفاظ، وما يطرأ عليها من تغيير، فالجانب الثاني أي الجانب الصّرفي هو ما سنحاول دراسته عند ابن هشام إذ كان له رأي في

تثنية بعض الألفاظ فالموضوعات الصّرفية عند ابن هشام الأنصاريّ فكان فالمبحث الأول التثنية وهي:تثنية المقصور، وكلا وكلتا،وبين التثنية والجمع والمبحث الثاني الجمع وهو جمع حَلْقَة وجمع فرزدق وصيغة الجمع (فُعُول).

أولا_تثنية المقصور :

مذهب ابن هشام الأنصاريّ أن المقصور على نوعين :

١-الثلاثي، وهو على أقسام :

أ_ ما كانت ألفه مبدلة من (ياء) كـ(فتى)، وتكون تثنيته بقلب الألف (ياء) كقوله تعالى : ((***وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَان***))[٣]، ثم ذكر ما شذ من ذلك وهو حِمَى وتثنيتها حِمَوَان.

ب-ما كانت ألفه مبدلة من واو كـ(عصا ، وقفا) وتثنية هذا تكون بقلب الألف (واواً) كـ(عَصَوَان) و (قَفَوَان)، وشذ رِضَا : رِضَيَان بالياء مع أنه من الرضوان .

ج-ما كانت ألفه غير مبدلة، وهي أما أن تكون ممالة كـ(متى) وعندها يثنى بقلب ألفه (ياءً) فتقول : مَتَيَان، أو غير ممالة نحو : (لَدى، وإذا)، فإنها تقلب (واواً) فتقول : لَدَوَان، وإذَوَان.[٤]

يتضح مما ذكره ابن هشام أن تثنية (حِمَى، حِمَوَان) إنما هي شاذة؛ لأن القياس أن يقال حِمَيان؛ لأن هذه الألف مبدلة عن الياء، وكذلك تثنية (رضا،رضيان) أيضاً شاذة؛ لأن القياس يقتضي أن تكون (رضوان) كونها مبدلة عن واو، وما ذكره ابن هشام إنما هو قول جمهور البصريين.

فعندهم إن المقصور يثنى بقلب ألفه إلى أصلها و((لم يفرقوا بين كون الاسم على فَعِل أو فَعَل أو فُعَل))[٥]

أما الكوفيون فالقياس عندهم أن الاسم الثلاثي إذا كان على وزن (فِعَل) أو (فُعَل) فإن الألف تنقلب (ياءً) سواء أكانت منقلبة عن ياء أم عن واو. قال ثعلب: ((سمعت سلمة يقول : سمعت الفراء يقول : إذا كان أول المقصور مكسوراً أو مضموماً مثل (رِضَى ، وهُدَى ، وحِمَى) فإن كان من الياء والواو ثنيته بالياء،فقلت : رضيان ، وهديان ، إلا حرفان حكاهما الكسائي عن العرب زعم أنه سمعهما بالواو وهما : رِضَوان ، وحِمَوان وليس يبنى عليهما، وما كان مفتوحاً أوله تثنيه بالواو إن كان من ذوات الواو مثل : عَصَوان ، وقَفَوان ، وإن كان من

ذوات الياء نثنيه بالياء مثل : فَتَيان))[٦]. وهذا القول الذي نسبه السيوطي إلى الفراء ، نسبة الرضي إلى الكسائي[٧]، ونسبة أبو حيان للكوفيين عامة.[٨]

وقد ذكر ابن قتيبة أن أبا زيد الأنصاريّ قال في تثنية : رِضا ، رِضَوان ، ورِضيان، وحِمى ، حِمَوان ، وحِمَيان[٩]. وهذه الرواية التي ذكرت عن أبي زيد تقوي مذهب الكوفيين إلا أن المذهب البصري هو الشائع؛ لأنه مبني على القياس، وما جاء مخالفاً لمذهب البصريين عدّوه شاذاً فلذلك عدّوا حِمَوان بالواو شاذاً[١٠].

٢- غير الثلاثي :

وهو ما تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف كـ(حُبْلَى ، ومَلْهَى) ويرى ابن هشام أن ألفه تقلب ياء فيقال : (حُبْلَيان ، ومَلهيان) أما ما حذف منه الألف نحو : قَهْقَران ، تثنية قَهْقَرى وخَوْزَلان تثنية خَوْزَلى فهو شاذ[١١].

وما ذكره هو قوله البصريين بعينه، إذ يرون أن تثنية المقصور غير الثلاثي تكون بقلب الألف ياء دون أن يسقط من اللفظ أي حرف[١٢]. وحجتهم في ذلك إن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد فينبغي ألا يحذف منه شيء ، قلّت حروفه أو كثرت[١٣].

أما الكوفيون فذهبوا إلى حذف هذه الألف إذا كانت رابعة فصاعداً فيقال : قَهْقَران وخَوْزَلان وعندهم أن ذلك قياس[١٤]، على حين عده البصريون شاذاً،وحجتهم في الحذف كما ذكر ابن الأنباري أن التثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون، وبذلك يزداد اللفظ طولاً فيجتمع فيه ثقلان : ثقل أصلي، وثقل طاريء، فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال[١٥].

ويبدو أن رأي البصريين هو الأرجح ؛ لأن الحذف قد يؤدي إلى التوهم فلو ثنينا (حُبْلَى) على رأي البصريين لقلنا : حُبْلَيان ولا يجوز أن نقول : (حُبْلا) كما هو مذهب الكوفيين لئلا يتوهم أنه تثنية (حُبْل)[١٦]. وهذا التعليل ساقه ابن عصفور في الممتع[١٧].

ثانيا_كلا وكلتا :

مذهب ابن هشام الأنصاريّ أن (كلا وكلتا) : ((مفردان لفظاً مثنيان معنى))[١٨]، أي أنهما دالان على التثنية ((بذاتهما لا بزيادة))[١٩]، فالألف فيهما هي لام الكلمة وليست علامة للتثنية وهي بمنزلة الألف في الفتى والعصا. وهذه الألف في رأيه أصلها واواً؛ لأنها

تبدل في (كلتا) تاءً، قال في حديثه عن ابدال الواو تاءً ((وكلتا على الأصح))[٢٠]؛ أي أن التاء في (كلتا) مبدلة عن واو على الأصح والأصل فيها (كِلْوَى) على وزن (فِعْلَى) والألف للتأنيث، ثم استدل ابن هشام لما قاله بأمور منها :

١- عود الضمير عليهما مفرداً، وهو الأكثر نحو قوله تعالى : ((***كِلْتَا الجنتين آتَتْ أُكُلَها***))[٢١]. فقال: آتت بالافراد حَملاً على اللفظ ؛ لأنه مفرد، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال : (آتتا) وقد يعود الضمير عليهما مثنى مراعاة للمعنى وهو قليل، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر [٢٢] : [البحر البسيط]

كِلاهُمَا حِيْنَ جَدَّ السّيْرُ بينهما قدْ أقلعا، وكِلا أنفيهما رابِ

٢- إضافتهما إلى المثنى نحو: جاءني كلا أخويك، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما للمثنى؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.[٢٣]

هذا ما قاله ابن هشام في (كلا وكلتا) ولو وازنا بين قوله وبين قول العلماء فيهما لتبين لنا أن ما ذكره هو قول البصريين ؛ لأن هاتين اللفظتين اختلف فيهما البصريون والكوفيون، وهذا الخلاف اتخذ اتجاهين : الأول : خلاف في الدلالة، والآخر: خلاف في الوزن.

فأما الخلاف في الدلالة، فمذهب البصريين أن كلا وكلتا مثنيان معنى لا لفظاً واحتجوا لذلك بحجج ذكرها ابن هشام، فضلاً عن حجج أخرى لم يذكرها ابن هشام وهي : إن الألف في كلا وكلتا قد تُمال، ولكنها في المثنى لا تُمال وهذا يعني أنهما مثنيان معنى فقط. كذلك رفضوا رأي الكوفيين القاضي بأنهما مثنيان لفظاً ومفردهما (كُلّ) وحجتهم في ذلك أن (كُلّ) معناه الإحاطة، وكلا وكلتا معناهما مخصوص.[٢٤]

أما الكوفيون يرون إنهما مثنيان لفظاً ومعنى،وأصلهما (كُلّ) ثم خففت اللام وزيدت الألف للتثنية، والألف والتاء في (كلتا) للتأنيث والتثنية،وفي ذلك قال الفراء:((كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما،وأصله كُلّ ...فجاز توحيده على مذهب كُلّ،وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في كلتا ...))[٢٥]. واستدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأدلة سماعية وقياسية، فأما أدلتهم في السماع فهو قول الشاعر[٢٦] : [الرجز]

في كِلتَ رِجليهما سُلامَى واحدة كِلتاهُما مَقرونَةٌ بِزائِدة

فحذف الألف في كِلْت حين خاطب المفردة المؤنثة، وزاد التاء للتأنيث فقط،وهذا دليل على أن (كِلتا) مثنى.

وأما دليلهم في القياس فهو قلب ألف التثنية ياءً في النصب والجر إذا أضيفا إلى المضمر كقولك : رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما. فلما انقلبت الألف فيهما ياءً كما تنقلب ألف المثنى، دل ذلك على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى.(٢٧)

وحُجج الكوفيين هذه نُقضت ورُدّ عليها. فَرُدّ على احتجاجهم ببيت الشعر السابق بأن(كِلْت) التي وردت فيه أصلها (كِلْتَا) بالألف، لكن الألف حذفت للضرورة وأبقيت الفتحة لتدل عليها، كما رُدّ على قلب الألف ياء في حالة النصب والجر، بأن ذلك ليس قياساً على ألف المثنى وإنما قُلبت الألف ياء لوجهين.

الأول : إنهما لما كان لفظهما مفرداً، ومعناهما مثنى، وهما يضافان إلى الظاهر والمضمر حُملاً على حكم المفرد في إضافتهما إلى الظاهر ؛ لأن المفرد أصل والظاهر أصل فحمل الأصل على الأصل ، وحملا على حكم المثنى في إضافتهما إلى المضمر؛ لأن كليهما فرع ؛ أي المثنى والمضمر. فناسب الفرع الفرع.(٢٨)

الثاني : إن الألف قلبت مع المضمر؛ لأنهما أضيفا وجوباً وجر مابعدهما بهما فهما كـ(لدى وإلى وعلى) في العمل والهيأة ، فكما أن الألف ثابتة مع الظاهر في نحو : (لدى زيد ، وإلى عمرو ، وعلى بكر) ثبتت كذلك في (كلا الزيدين ، وكلتا الجنتين)، وكما أن الألف تقلب ياءً مع المضمر في (لديك ، وإليك ، وعليك) كذلك تقلب في (كليهما وكلتيهما) المنصوبين أو المجرورين.(٢٩)

هذه هي حجج البصريين والكوفيين في دلالة (كلا وكلتا) على التثنية. وقد تبين قوة حجج البصريين ورجاحتها على حجج الكوفيين بما رُدّ فيه على حجج الكوفيين، وهذا الأمر جعل اختيار المتأخرين(٣٠)، يقع على رأي البصريين ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاريّ الذي رأيناه بصري المذهب في هذه المسألة.

هذا ما قيل في (كلا وكلتا) في الجانب الدلالي ، أما من حيث البنية فمذهب ابن هشام فيهما أن الألف في (كلا) هي لام الكلمة، وأن التاء في (كلتا) ليست للتأنيث، وإنما هي مبدلة من الواو وهذا ما ذكرناه سابقاً، وهو في رأيه هذا لا يختلف أيضاً عما ذهب إليه البصريون فيهما، فهم يرون أن (كلا) كـ (مِعَا) على وزن (فِعَل)، والألف هي لام

الكلمة[٣١]. ولكنهم اختلفوا في أصل هذه الألف أهو الواو أم الياء؟ فذهب سيبويه وغيره إلى أن أصلها (الواو)؛ لأنها أبدلت (تاءً) في كلتا وابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من (الياء)، والحمل إنما يكون على الأكثر [٣٢] .

وذهب السيرافي إلى أن أصلها الياء؛ لسماع الإمالة فيه والألف إنما تُمال إذا كان أصلها ياءً [٣٣] .

أما (كلتا) فمذهب سيبويه ، إن التاء فيها ليست للتأنيث وإنما هي بدل من الواو التي هي لام الكلمة فهي عنده على زنة (فِعْلَى) كـ(الذكرى)[٣٤]. وقول سيبويه هذا قد أخذ به عامة البصريين[٣٥]. إلا أبا عمرو الجرمي الذي ذهب إلى أن هذه التاء هي ملحقة للتأنيث وأن (كلتا) على وزن (فِعْتَل) فالألف هي لام الكلمة.[٣٦] وما قاله الجرمي تبعه فيه ابن قتيبة.[٣٧]

وما ذهب إليه الجرمي رُدّ من ثلاث جهات :

الأولى : إن تاء التأنيث لا تقع حشواً وإنما تقع متأخرة .

الثانية : إن التاء لا تكون علامة تأنيث إلا وقبلها فتحة نحو : طَلْحَة ، وحَمْزَة ،ولا يكون ما قبلها ساكناً إلا إذا كان ألفاً نحو : سِعْلاة.[٣٨]

الثالثة : إنه لا يعرف في الكلام (فِعْتَل).[٣٩]

إن سيبويه والبصريين لا يرون أن في (كلتا) جمع بين علامتي تأنيث؛لأن التاء لم تتمحض للتأنيث ، بل فيها رائحة منه؛ لكونها بدلاً من اللام في المؤنث كـ(أخت وبنت) ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور.

كذلك لما كانت الألف تتغير للإعراب صارت كأنها للتأنيث؛ ولهذا جاز الجمع بينهما.[٤٠]

أما الكوفيون فقد بينا كيف أنهم يرون أن (كلا) أصلها (كُلّ) على وزن (فُعْل) ثم خففت اللام فصارت (كُلْ) على وزن (فُعْ) ثم زيدت فيه ألف التثنية فصارت (كلا) على وزن (فِعَا)، وفي (كلتا) زيدت التاء للتأنيث والألف للتثنية فصارت على وزن (فِعْتا) ولزم حذف النون للزومهما للإضافة ولم يستعمل واحدهما.[٤١]

وكما اختلف القدماء في (كلا وكلتا)، كذلك اختلف المحدثون فيهما، وأخذ كل منهم يدلو بدلوه في محاولة مهم لإعطاء صورة أوضح عن وزنها ودلالتها. فذهب محمد خير الحلواني إلى أنهما صيغتان دالتان على المثنى حملهما التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات

النحوية فتحجرتا مع الزمن[٤٢] . وتابعه في هذا الدكتور خليل العطية وزاد عليه أنهما مجهولتا الأصل وما قاله القدماء فيهما إنما هو افتراض يدل على حيرتهم فيهما.[٤٣]

على حين نجد بعضهم الأخر وافق الكوفيين في رأيهم ومنهم الدكتور ابراهيم السامرائي.[٤٤] والدكتور اسماعيل أحمد عمايرة الذي لا يرى ((مانعاً من أن تكون (كلتا) من (كُلّ) بصفتها اسم جمع نحو : بَقَر ، فلما أردنا أن نفرده قيل: كِلْت ... كما في : بقرة من بَقَر، وحمامة من حَمَام، وكما ثنيت بقرة فقيل : بقرتان، قيل في تثنية (كِلْت): (كِلْتا) وقد حذفت النون لأن التعبير بـ(كِلْتا) يلازم الإضافة،وعلى هذا تكون (كلا) صيغة المثنى المذكر قد جاءت في مرحلة لاحقة حيث اقتضى القياس أن تذكّر (كلتا) فقيل في تذكيرها :(كلا) وقد شجع على هذا أن الكلمة سقط مفردها المؤنث من الاستعمال أو كاد))[٤٥].

٣- بين التثنية والجمع :

تنقسم التثنية على قسمين : تثنية لفظية كقولك في رجل : رجلان، وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، وهي تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر، تقول: ضربت رؤوس الرجلين، وشققت بطون الجملين، فتجمع وأنت تريد رأسين وبطنين،[٤٦] ومنه قوله تعالى : ((***فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا***))[٤٧]. والنوع الثاني (أي ورود التثنية بلفظ الجمع) أُخْتلُف فيها وكان لعلماء الأصول والفقه القدح المعلى في بسط القول فيها ، ومدار الخلاف فيها : هل أقل الجمع اثنان أو ثلاثة ؟.

لقد كان لابن هشام الأنصاريّ قول في هذا المعنى في كتابه (التذكرة)، إذ نقل الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح نصاً لابن هشام من كتابه (التذكرة) فصّل القول في ورود التثنية بلفظ الجمع، قال ابن هشام : ((كل مثنى واحده لا يكون في الواحد منه إلا واحد وضعاً أو قصداً، فإنه إذا أضيف لفظاً أو تقديراً إلى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية* أو شبهها*، ولم يلتبس جمعه لفظاً بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الأفراد ثم التثنية، ومثال ذلك:((***فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا***))[٤٨] . فهذا مثنى واحده قلب وهو لايكون في الواحد منه إلا واحد ... وقد أضيف إلى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بأنهما جزآه)).[٤٩]

وهذا الذي ذكره ابن هشام إنما هو رأي الكوفيين[٥٠]، قال الفراء في تفسير قوله تعالى : ((***والسّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا***))[٥١] : ((وإنما قال (أيديهما)؛ لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع ، فقيل : قد هشمت رؤوسهما ... وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان : اليدين والرجلين والعينين فلما جرى أكثره على هذا ، ذُهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية))[٥٢].

وقد ذكر ابن هشام ما ذهب إليه الفراء قائلاً : ((وعلل هذا قوم بأن أكثر ما وقع ذلك في الأعضاء وهي الأصل فيه، وكثير من الأعضاء كاليدين والرجلين إذا ضُم زوج منها إلى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فأطلق لفظ الجمع على كل شيء من اثنين كالرأسين إجراء للباب مجرى واحداً. قال عبد القاهر : وهو يحكى عن البغداديين، وكان شيخنا يرتضيه))[٥٣].

وقول الفراء مراده أن هذا النوع إنما خص بالجمع نظراً لمعناه؛ لأن كل ما كان في الجسد منه واحد فإنه يقوم مقام اثنين، فإذا أضيف إلى مثله صار في حكم الأربعة؛ ولذلك ذهب به مذهب الجمع. وما ذهب إليه الفراء لاقى إعجاب العلماء وعدّوه من الأصول الحسنة، قال ابن يعيش : ((وهذا من أصول الكوفيين الحسنة،ويؤيد ذلك أن ما في الجسد من شيء واحد ففيه الدية كاملة، كاللسان والرأس، وأما ما فيه شيئان فأنه فيه نصف الدية))[٥٤].

هذه هي العلة من وضع الجمع موضع التثنية عند الكوفيين ، أما البصريون فيرون أن استعمال الجمع موضع الاثنين لما بين التثنية والجمع من التقارب؛ ولذلك قال سيبويه : ((وسألت الخليل عن (ما أحسن وجوههما)،فقال : ((لأن الاثنين جمع، هذا بمنزلة قول الاثنين نحن فعلنا))[٥٥]. هذا فضلاً عن استثقالهم الجمع بين شيئين مع عدم اللبس.[٥٦] فقالوا : ما أحسن وجوه الرجلين فجمعوا الأول كراهية أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد.[٥٧]

وعلى الرغم من استحسان بعض الصرفيين لمذهب الكوفيين إلا أن ابن عصفور رفضه وعدّ ما قاله الفراء فاسداً، قال : ((لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين فيقال : قطعت رأس الكبشين، وذلك غير جائز، فدل ذلك على فساد مذهبه))[٥٨]، ومذهب ابن عصفور ليس صحيحاً من وجهة نظر الكوفيين؛ لأن الفراء نفسه أجاز أن يقال في الكلام :

((آتني برأس شاتين، ورأس شاة، فإذا قلت : برأس شاة فإنما أردت رأسي هذا الجنس، وإذا قلت : برأس شاتين فإنك تريد به الرأس من كل شاة))[٥٩].

وما ذكرناه من أحكام عند الصّرفيين إنما هو في حال أمن اللبس، أما إذا خيف اللبس فتجب التثنية، وهو ما ذهب إليه ابن هشام بقوله : ((واحترزنا بقولنا: لا يكون في الواحد منه إلا واحد من قولك : قلعت أعينهما فهذا إذا أردت به قلعت عيناً من كل منهما، وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس))[٦٠]، وهو رأي الكوفيين أيضاً .[٦١]

ثم ذكر ابن هشام : ((وقولي وضعاً نحو قلوبكما أو قصداً استظهاراً على نحو أعينهما إذا أردت به النفس من قوله سبحانه : ((***عَيْنَ اليَقِيْن***))[٦٢]، وعلى نحو ((***فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا***))[٦٣] فإن اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد، ولكن بطريق القصد، ليس كذلك؛ لأنه قصد باليد ، اليمنى ، واليمنى لا يكون في الواحد منها إلا واحد، ومن ثم قرأ ابن مسعود (أَيْمَانَهُمَا)[٦٤]))[٦٥]. ولهذا جمع؛ لأن المراد الأيمان والمعروف أن الأيمان لا يكون منها في الجسد إلا واحد، فكل جسم فيه يمين واحدة؛ ولهذا جرت مجرى آحاد الجسد فجمعت .

وقول ابن هشام : ((إلى لفظ واحد يتضمنهما احترازاً من أن يضافا لمتفرق نحو: ((***عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيْسَى ابْنِ مَرْيَم***))[٦٦] ... فهذا النوع يختار فيه الإفراد ولو جيئ فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع))[٦٧]، وإنما ذكر ابن هشام ذلك لأجل أن يكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه وإذا لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يؤمن اللبس وجبت التثنية نحو : قبضت درهميكما[٦٨]. وإن لم يلتبس جاز الجمع وهو رأي الفراء، إذ قال : ((وقد يجوز هذا فيمن ليس من خلق الإنسان، وذلك أن تقول للرجلين: خلّيتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين ، وخرقتما قُمُصكُما))[٦٩]. وكذلك يونس ، قال سيبويه: ((وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما وغلمانهما، وإنما هما اثنان))[٧٠].

١-الحَلْقَة :

الحَلْقَة : كل شيء استدار كحَلْقَة الحديد والفضة والذهب، وكذلك هو في الناس[٧١].

وقد اختلف العلماء في وزنها وجمعها، أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله : ((الحَلَق- بفتحتين - جمع حَلْقَة بالإسكان على غير قياس، هذا هو الصحيح، وخالفه الأصمعي في الجمع فقال

: حِلَق بكسر الحاء كبَدْرَة، وبِدَر ، وقَصْعَة ، وقِصَع، وخالف أبو عمرو في المفرد فقال : حَلَقَة بالفتح ،وقال أبو عمرو الشيباني : ليس في الكلام حَلَقَة بالتحريك إلا جمع حَالِق))[٧٢].

إن ما ذكره ابن هشام لخص فيه مذاهب الصرفيين في هذه اللفظة، فهم اختلفوا في مفردها وبالتالي أدى ذلك إلى اختلافهم في جمعها.

فالمشهور بين الصّرفيين أنها (حَلْقَة) بإسكان اللام، وهؤلاء ذكروا لها جموعاً مختلفة، فالخليل ذكر أنها (حَلْقَة) بإسكان اللام وجمعها (حَلَق) بفتحتين[٧٣].

وذهب سيبويه المذهب نفسه، ولكنه ذكر لها جمعين؛ في الأول : عدها من باب اسم الجمع فقال: ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع ولم يكسّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قَوْم ، ونَفَر... ومثل ذلك حَلْقَةٌ وحَلَقٌ ، وفَلْكَةٌ وفَلَكٌ))[٧٤]،والسبب الذي جعله يعدها اسماً للجمع. أن فَعَل ليس مما يكسّر عليه (فَعْلَة) كما يرى.[٧٥]

وذكر هذا الرأي في موضع آخر من الكتاب فحكى عن العرب أنهم : ((قالوا :حَلَق ، وفَلَك ، ثم قالوا : حَلْقَة ، وفَلْكَة فخففوا الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيروا المعنى))[٧٦]. فأراد أن اسكان العين في المفرد جاء تخفيفاً له بسبب الحاق التاء في آخره.

على حين نجده في مكان آخر جمعها على وزن (فِعَل) وعده جمعاً غير قياسي لها، قال : ((قد قالوا : (فَعْلَة) في بنات الياء ثم كسّروها على (فِعَل) وذلك قولهم : ضَيْعَة وضِيَع ... ونظيرها من غير المعتل : هَضْبَة وهِضَب ، وحَلْقَة وحِلَق ، وجَفْنَة ، وجِفَن وليس هذا بالقياس))[٧٧].

يتبين لنا من كلام سيبويه أن من جمعها على (فَعَل) جعلها من باب اسم الجمع. ومن جمعها على (فِعَل) جعلها من الجمع، وإن لم يكن قياسياً.

إن ما ذكره سيبويه من وجود جمعين لهذه اللفظة، يؤيده السماع عن العرب. قال أبو زيد الأنصاري: ((حَلْقَة القوم والحديد والخاتم – بفتح الحاء وسكون اللام – وهي الحَلَق – بفتحتين – والحِلَق – بكسر ففتح – كل هذا قد سمعته من العرب))[٧٨].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (حَلْقَة) تجمع على (حَلَق)، ولم يعدوها من باب اسم الجمع، يتضح ذلك من خلال ما نسبه الأزهري إلى أبي العباس ثعلب أنه قال : ((اختار في حَلْقَة الحديد، وحَلْقَة الناس التخفيف، ويجوز فيهما التثقيل والجمع عنده حَلَق بالتحريك))[٧٩]. وفضلاً عما نسبه الأزهري من قول إلى ثعلب إلا أنه في فصيحه لم يذكر شيئاً عن جمعها

واكتفى بقوله : ((وهي الحَلْقَة من الناس والحديد، بسكون اللام))[٨٠]، على حين ذكر ابن الجبّان في شرحه للفصيح : ((أن جمعها (حَلَقَ) مثل : فَلْكَة وفَلَك، ويقال : حِلَق ، مثل بَضْعَة وبِضَع، ويقال لها : حَلَقَات كما يقال : بَكْرَة وبَكَرَات))[٨١]، وقال الاسترابادي في شرحه للفصيح: ((حَلْقَة ... والجمع حَلَق ، كما تقول : فَلْكَة ، وفَلَك، ولست أعرف لها ثالثاً))[٨٢].

أما ابن السّكّيت فقد ذكر لها جمعاً آخر بقوله : ((هي حَلْقَة الباب، وحَلْقَة القوم ، والجميع حَلَقٌ ، وحِلاقٌ))[٨٣]. وهذا القول نقله ابن منظور بشكل آخر، فقال: ((وقال ابن السّكّيت : هي حَلْقَة الباب، وحَلْقَة القوم ، والجمع حِلَق وحِلاق))[٨٤]، وهو مُخالف لقول ابن السّكّيت في إصلاح المنطق إذ لم يذكر (حِلَق) وإنما ذكر (حَلَق)، يؤيد ذلك ما رواه الأزهري عن ابن السّكّيت إذ نقل كلامه في إصلاح المنطق بتمامه وفيه (حَلَق) وليس (حِلَق)[٨٥].

إن ما ذكره ابن السّكّيت من أن (حَلْقَة) تجمع على (حِلاق) فضلاً عن (حَلَق) إنما يشير إشارة واضحة إلى أن ما قاله سيبويه من جواز جمعها على (فِعَل) إنما هو مقبول عند كلا الفريقين؛ وذلك لأن (فِعَل) كما يقول الرضي كأنه مقصور من (فِعَال) قال : ((اعْلَم أن فَعْلَة تكسر على (فِعَال) غالباً في الصحيح وغيره كقِصَاع ... وجاء على (فِعَل) وكأنه مقصور (فِعَال) نحو : هَضْبَة وهِضَب ، وحَلْقَة وحِلَق))[٨٦].

وهناك من جمع (حَلْقَة على (حِلَق) فقط، فعدها من بين جموع التكسير ومنهم الأصمعي الذي قال : ((حَلْقَة من الناس ، ومن حديد ، والجميع حِلَق مثل بَدْرَة وبِدَر، وقَصْعَة وقِصَع))[٨٧].

على حين نجد آخرين كالمطرزي ذكر أنه يقال : (حَلْقَة وحِلَق) مثل (بَدْرَة وبِدَر) و(حَلْقَة وحَلْق) مثل (تَمْرَة وتَمْر) و(حَلْقَة وحَلَقَات) مثل (تَمْرَة وتَمَرَات).[٨٨]

هذه أقوال من ذهب إلى أنها (حَلْقَة) بإسكان اللام. ونجد أن هناك من أجاز فيها الإسكان والفتح. قال الليث : ((الحَلْقَة بالتخفيف من القوم، والجميع الحَلَق، قال : ومنهم من يقول : حَلَقَة))[٨٩]. وقال الفراء في نوادره : ((الحَلِقَة – بكسر اللام – لغة للحارث بن كعب في الحَلْقَة والحَلَقَة؛ أي بسكون اللام وفتحها))[٩٠].

ونجد هناك من يقول : إنها (حَلَقَة) – بالفتح – ويجمعها على (حَلَق) حكى ذلك يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنهم يقولون : (حَلَقَة) في الواحد.() وهذا القول رفضه ابن السّكّيت

، وذكر أنه سمع أبا عمرو الشيباني يقول : ليس في الكلام (حَلَقَة) إلا جمع (حَالِق)[٩١]، وتبعه أبو بكر الأنباري بقوله : ((والحَلَقَة – بفتح اللام – جمع الحَالِق))[٩٢]، فالحَلَقَة عند هؤلاء جمع وليست مفرد. على حين عدّ ابن قتيبة[٩٣]. وابن الجوزي[٩٤] (الحَلَقَة) بالتحريك من لحن العامة.

وهناك من ذهب إلى أنها (حِلْقَة)– بكسر الحاء واسكان اللام– روى اللحياني((حِلْقَة القوم– بالكسر– قال: وهي لغة بني الحارث بن كعب، وجمع الحِلْقَة:حِلَق،وحَلَق،وحِلاق.فأما حِلَق فهو بابه،وأما حَلَق فإنه اسم لجمع حِلْقَة كما كان اسماً لجمع حَلْقَة،وأما حِلاق فنادر؛لأن(فِعَالاً)ليس مما يغلب على جمع(فِعْلَة)))[٩٥].وقد قال بهذا أيضاً الاسترابادي شارح فصيح ثعلب:إنه أغرب الوجوه[٩٦].

يتبين لنا مما سبق: أن في (حلقة) التي تدل على المفرد ثلاث لغات؛ أشهرها : (حَلْقَة) بإسكان اللام، وهذه تجمع على (حَلَق) على أنها من باب اسم الجمع وهو ما عليه ابن هشام. وكذلك على (حِلَق) على أنها جمع تكسير ،وهو الذي نسبه ابن هشام للأصمعي، و (حِلاق ، وحَلَقَات).واللغة الثانية أنها (حَلَقَة) بفتح اللام،وهذا الرأي رفض على أساس أن (حَلَقَة) هنا جمع لـ (حَالِق) وليست مفردة. واللغة الثالثة التي وصفت بالغريبة والنادرة: أنها (حِلْقَة)– بكسر الحاء– ونسبت هذه اللغة للحارث بن كعب وتجمع كما تجمع(حَلْقَة).

٢ –الفَرَزْدَق :

جاءت لفظة (الفرزدق) في اللغة بمعنى الرغيف أو قطع العجين(). وهذه اللفظة خماسية مجردة تتكون من خمسة أحرف أصلية وتكسيرها مستكره. قال سيبويه : ((كرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف، ومن ثم لا يكسّرون بنات الخمسة إلا أن تستكرههم، فيخلّطوا ؛ لأنه ليس من كلامهم))[٩٧].

إن كراهية تكسير الاسم الخماسي أدى إلى اختلاف الآراء في تكسيره،وقبل أن نتبين هذه الآراء، نذكر ما قاله ابن هشام فيها، فهو بعد أن تحدث عن جمع الاسم الخماسي، قال : ((وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس، إن كان الرابع مشبهاً للحروف التي تزاد إما بكونه بلفظ أحدهما كخَدَرْنَق ، أو بكونه من مخرجه كفَرَزْدَق، فإن الدال من مخرج التاء))[٩٨].

أما الآراء التي قيلت في تكسيره فهي :

١- يرى بعضهم أن فرزدق جمع مفرده فرزدقة، وهي قطعة العجين، وهذا الرأي نستشفه من كلام الخليل عن هذه اللفظة[٩٩]. وكذلك الفراء الذي يرى أن (فرزدقة) هو اسم لقطعة العجين وجمعها (فَرزدق)[١٠٠]. وهو ما يراه أبو بكر الزبيدي أيضاً[١٠١]. والشيخ خالد الأزهري الذي قال: ((فرزدق جمع فرزدقة،وهي القطعة من العجين، لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر))[١٠٢].

٢- هناك من يرى أن هذه اللفظة تجمع بحذف الحرف الخامس مطلقاً، أو بحذف الحرف الرابع ولكن بشرط، فإذا توفر هذا الشرط في الحرف الرابع فالشخص مخير بين حذف الرابع أو الخامس. وإلا فحذف الخامس مطلقاً، ويتجلى هذا الشرط بالآتي:

أن يكون الحرف الرابع شبيهاً بالحرف الزائد لفظاً أو مخرجاً، فمثال ما شابه الزائد لفظاً (خَدَرْنَق) فالنون مشابهة للزائد لفظاً، ومثال ما شابه الزائد مخرجاً (فرزدق) فالدال ليست من حروف الزيادة، ولكنه مشابه للتاء في المخرج الصوتي، والتي هي من حروف الزيادة، وفي هذه الحال فالشخص مخير بين حذف الحرف الرابع أو الخامس فيقول : (خَدَارِق) أو (خَدَارِن) و (فَرَازِق) أو (فَرَازِد) وهذا الرأي قال به سيبويه وتابعه في ذلك عدد كبير من العلماء. وذهب بعضهم إلى أن حذف الحرف الخامس هو الأجود. وبعضهم الآخر ذهب إلى أن حذف الرابع هو الأجود [١٠٣].

ويتضح لنا مما ذكرناه من قول لابن هشام أنه متابع لسيبويه فيما ذهب إليه في جمع فرزدق ونظائرها.

٣- يرى المبرد أن الاسم الخماسي يجمع بحذف الحرف الخامس فقط، ولا يجوز حذف الرابع وعدّ قولهم: فرازق غلطاً، والجيد هو : فرازد[١٠٤].

٤- ذهب الكوفيون، ومعهم الأخفش إلى حذف الحرف الثالث من الكلمة الخماسية إذا جمعت فيقولون في جمع (فرزدق) و (خدرنق) : (فرادق) و (خدانق) بحذف الزاي والراء[١٠٥].

وعلل أبو حيان ما ذهبوا إليه بالقول : ((كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب وكأنهم رأوا أن في الحرف الثالث يحصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة (مَفَاعِل)

أو (مفاعيل) فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو فَدَوكَس حيث قالوا : فَدَاكِس))[١٠٦].

٥- ولأنهم يستثقلون تكسير الاسم الخماسي، ذهب بعضهم إلى جمعه بالواو والنون، أشار إلى ذلك السيرافي بقوله : ((فربما جمعوه بالواو والنون))[١٠٧] وتبعه ابن يعيش الذي قال : ((فإذا كان الاسم الخماسي علماً جمعته جمع السلامة نحو : فرزدق وفرزدقون))[١٠٨].

من خلال ما ذكرناه في جمع فرزدق يتبين لنا أن ابن هشام كان متابعاً في رأيه لسيبويه ورأي سيبويه هو الشائع في فرزدق ونظائرها.

٣-صيغة الجمع (فُعُول) :

هذا البناء من أبنية جموع الكثرة ويطّرد في كل اسم ثلاثي على زنة (فَعْل) نحو : كَعْب ، وكُعُوب [١٠٩]. أو (فِعْل) نحو : جِذْع وجُذُوع ، ولِصْ ولُصُوص[١١٠]. أو (فُعْل) بشرط ألا تكون عينه واواً، أو لامه ياءً، نحو : جُنْد وجُنُود[١١١].ويحفظ (فُعُول) في (فَاعِل) وصفاً نحو : شَاهِد ، وشُهُود وفي (فَعَل) نحو : أَسَد ، وأُسُود[١١٢].

إلا أن ابن هشام ذكر أنه يحفظ في (فَعَل) كأسَد ، وشَجَن ، وذَكَر [١١٣]. ولم يذكر أنه يحفظ في (فَاعِل). وذهب في شرح قصيدة بانت سعاد إلى أن (فَاعِل) جمعه على (فُعُول) أولى، قال : ((الغُيُوب إما جمع غائب كشاهد وشُهُود ، أو غَيْب ، والأول أولى . ولم أرهم ذكروا إلا الثاني مع أنه مجاز، إذ (الغَيْب) في الأصل مصدر (غاب) ثم اطلق على الغائب اطلاق (الغَوْر) على (الغائِر) في قوله تعالى : ((***أَرَأَيْتُم إِنْ أَصبحَ مَاؤُكُم غَوْرًا***))[١١٤]. و (فَعْل) يجمع على (فُعُول) إن صحت عينه كـ (فَلْس) و (فَرْخ) أو اعتلت بالياء كـ (بَيْت) و (شَيْخ) و (ضَيْف) و (سَيْف). فأن اعتلت بالواو فجمعه عليه شاذ كـ(فَوْج،وقَوْس) استثقالاً لضمتين في صدر جمع، وبعدهما واو ، ويجوز كسر أوله؛ ليخف ويقرب من الياء، وقريء في السبعة في نحو: بيوت ، وعيون ، وغيوب))[١١٥].

إن ما ذكره من أن (الغيوب) الأولى بها أن تكون جمع (غائب)، فهذا كما ذكر ما لم يقل به أحد؛ لأن بناء (فُعُول) محفوظ في (فاعِل)، وذلك في ألفاظ قليلة لا يقاس عليها، منها: (شاهِد وشُهُود) و (راكِع ورُكُوع)[١١٦]. والقياس أن يجمع (فاعِل) إذا كان وصفاً على(فُعّال) نحو : (شاهد وشُهّاد)و(جاهل وجُهّال)[١١٧].

ويبدو لنا أن الذي دفعه إلى هذا القول هو أن (الغَيْب) مصدر ، والمصدر لا يجمع ، ولذلك رأى أن (غُيُوب) أولى بها أن تكون جمعاً لـ (غائِب) على أن تكون جمعاً لـ (غَيْب) الذي هو مصدر استعمل وصفاً للمبالغة .

وأما قوله : إن (فُعُول) يجوز كسر أوله؛ ليخف فذلك لأن كسر الحرف الأول يؤدي إلى حصول الاتباع أو التوافق الحركي الذي كان سمة من سمات اللهجات البدوية ولاسيما لهجة تميم التي كانت تميل إلى كسر (فاء الكلمة) فيقولون : شِهيد ، وسِعيد ، ورِغيف[١١٨]. على عكس لهجات الحضر التي كانت لا تميل إلى مثل هذا التوافق[١١٩].

فالاتباع الذي يحصل في (غِيوب) بكسر الفاء، تفسيره أن الكسرة تناسب الياء بعدها ولذلك كُسِر الفاء طلباً لمشاكلة الحرف الذي بعده، ولم يُعْبَأ بالخروج من كسر إلى ضم؛ لأن الضم في الياء، والياء مقدرة بكسرتين، فكأن كسرة الياء وليت الكسرة[١٢٠].ثم قال ابن هشام : إن الزجاج ذكر ((أن أكثر النحويين لا يعرفونه، وأنه عند البصريين رديء جداً لأنه ليس في العربية (فِعُول) بالكسر))[١٢١]. أراد بقوله هذا ما ذكره الزجاج في تفسيره لقوله تعالى : ((***يأأيُّهَا الذينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتكُم***))[١٢٢].

إذ قال : ((يقرأ بالضم والكسر ، ولكن الضم أكثر، فمن ضم فعلى أصل الجمع، يجمع (بَيْت وبُيُوت) مثل : (قَلْب وقُلُوب) و (فَلْس وفُلُوس) ومن قرأ بالكسر فإنما كسر للياء التي بعد الباء وذلك عند البصريين رديء جداً؛ لأنه ليس في كلام العرب (فِعُول) – بكسر الفاء –))[١٢٣]. كما ذكر هذه القراءة في تفسيره لقوله تعالى : ((***يأأيُّهَا الذينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِي***))[١٢٤]، ونسبها لعاصم .

ومراد الزجاج بقوله : إن الضم بعد الكسر ليس موجوداً في كلام العرب وأشعارها؛ لأن الخروج من كسر إلى ضم ثقيل على لسان العربي ولذلك كانوا يتفادونه ما وجدوا لذلك سبيلاً.

وأما ورود القراءة بالكسر فلا يمكن رفضها أو ردها؛ لأن القراءة سُنة متبعة[١٢٥]. ولهذا قال ابن هشام: إن الفارسي استدل على جواز الكسر بأنه يجوز في تحقير (عَيْن، وبَيْت) ونحوهما كسر الأول ، وممن حكى ذلك سيبويه[١٢٦].

وما نسبه ابن هشام من قول للفارسي ذكره الأخير في كتاب الحجة، إذ قال في الرد على الزجاج ((مما يدل على جواز ذلك إنك تقول في تحقير (عَيْن وبَيْت) : (عُيَيْنَة ، وبُيَيْت)، فتكسر الفاء لتقربها من الياء ككسر الفاء من (فِعُول) وذلك مما حكاه سيبويه[١٢٧]، قال :

فكما كسرت الفاء في (عُيَيْنَة) ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها كذلك كسروا الفاء من جِيوب ونحوها))[١٢٨]. وما قاله سيبويه ذهب إليه الرضي[١٢٩]. فهؤلاء قد أجازوا الكسر في الجمع حملاً على جوازه في التصغير.

ولم يكن ورود الكسر مقتصراً على لفظة (البيوت) بل وردت قراءة الكسر في كلمة (شُيُوخ)[١٣٠] و (عُيُون)[١٣١] و (جُيُوب)[١٣٢] ، (غُيُوب)[١٣٣]، إذ قُرِئت هذه الأحرف بالضم والكسر وكان حمزة الزيات يقرأ بالكسر[١٣٤].

وقرأ الكسائي (الغُيُوب) بضم الغين، وقرأ بكسر الباء من (البيُوت) والعين من (العيون) والجيم من (الجيوب) والشين من (الشيوخ)[١٣٥].

وقرأ عاصم بكسر الباء من (البيوت) ، والغين من (الغيوب) والشين من (الشيوخ) وبضم الجيم من (الجيوب) وحدها[١٣٦].

١- الأسْكُفَّة :

الأُسْكُفَّة والأُسْكُوْفَة : عتبة الباب التي يوطأ عليها، والإسْكاف مصدر السكافة.[١٣٧]

قال ابن هشام فيها : ((الأُسْكُفَّة – بضم الهمزة – وتشديد الفاء : العتبة السفلى، وهي عند ثعلب من اسْتَكَفَّ؛ أي أجتمع، وهو فاسد؛ لأن سين استكفّ زائدة، ووزنه اسْتَفْعَل، وأُسْكُفَّة (أُفْعُلَّة) لا (اُسْفُعْلَة) ؛ لأنه بناء مفقود))[١٣٨].

إن ما ذكره ابن هشام من رد على قول ثعلب يدل دلالة واضحة على أن هناك مذهبين في هذه الكلمة: الأول : وهو قول ثعلب والكوفيين . والثاني : وهو الذي ردّ به ابن هشام على ثعلب، وهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أُسْكُفَّة) وزنها (أُفْعُلَّة). قال سيبويه : ((ويكون على (أُفْعُلَّة)، وهو قليل، نحو أُسْكُفَّة ، وأُتْرُجّ ، وأُسْطُمَّة ، وهي أسماء))[١٣٩]. فسيبويه ذكر صراحة أن (أُسْكُفَّة) على زنة (أُفْعُلَّة)، على حين نجد أن المبرد لم يصرح بذلك وإنما يفهم من كلامه أنه يرى فيها ما يراه سيبويه إذ قال : ((وأما الهمزة فموضع زيادتها أن تقع أولاً نحو : أحمر ، وأحمد ، وإصْلِيت ، وإسْكاف))[١٤٠].

أما مذهب الكوفيين فيتمثل بما نقل عن ثعلب من أنه ذهب إلى أن (أُسْكُفَّة) الباب، مأخوذة من قولهم : استكفَّ؛ أي : اجتمع، والسين فيها زائدة، وتركيبه من (كفف)، ووزنها : أُسْفُعْلَة().

وقد رد عليه ابن جني بأنه لو كانت (الأُسْكُفَّة) مشتقة من (استكفّ) لكان وزنها (أُسْفُعْلَة) وهذا البناء غير موجود في العربية؛لأنهم قد أجمعوا على أن السين لا تزاد إلا في (استفعل) وما تصرف منه، و(أُسْكُفّة) ليست من هذا الفعل ، فقال : ((وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم : أُسْكُفَّة الباب إلى أنها من قولهم : استكفّ ؛ أي اجتمع، وهذا أمر ظاهر الشناعة ؛ وذلك إن (أُسْكُفَّة : أُفْعُلَّة)، والسين فيها فاء، وتركيبه من (سكف) وأما (استكفّ) فسينه زائدة؛ لأنه (استفعل)، وتركيبه من (كفف) ... ولو كانت (أُسْكُفَّة) من (استكفّ) لكانت (اسْفُعْلَة) وهذا مثال لم يطرق فكراً ... ومع هذا فقد وقع الإجماع على أن السين لا تزاد إلا في (استفعل)، وما تصرف منه و (أُسْكُفَّة) ليس من الفعل))[١٤١].

ويبدو أن الذي دفع ثعلب إلى قوله هذا هو أن مادة (سكف) تكاد تكون غير مستعملة إلا في هذه اللفظة. وفي ذلك يقول ابن فارس في باب (سكف): ((والسين والكاف والفاء ليس أصلاً وفيه كلمتان : أحدهما : أُسْكُفَّة الباب : العتبة التي يوطأ عليها، واسْكُفّ العين، مشبه بأُسْكُفَّة الباب، وأما الإسكاف ، فيقال : إن كل صانع إسكاف عند العرب))[١٤٢].

ولكن، قلة استعمال الجذر لا تعني عدم وجوده، حكي عن ابن الأعرابي أنه قال : ((أَسْكَفَ الرجل : إذا صار اسكافاً))[١٤٣]. كما أن الدراسات المقارنة الحديثة أثبتت أن السين أصل في (أُسْكُفَّة) فهي في الأكدية (ASKPPATU)، ثم انتقلت إلى الآرامية فصارت (ESKOUFTO) بمعنى عتبة الباب، ثم وصلت إلى العربية، ومن ثم فالسين أصلية، وليست زائدة[١٤٤]. وهذا ما يؤيد قول البصريين، والذي عليه ابن هشام .

٢-الأشُدّ :

الأشُدّ : مبلغ الرجل الحنكة والمعرفة[١٤٥]. وهو من نحو سبع عشرة إلى الأربعين[١٤٦].

ومذهب ابن هشام أن الأشُدّ مفرد ، قال : ((الأشُدّ : القوة، وهو مفرد،كالآنُك للرصاص، ولا ثالث لهما، وقيل جمع لا واحد له، وقيل جمع شِدّة، كنِعْمَة وأَنْعُم))[١٤٧].والأشُدّ، من الألفاظ التي اختلف فيها الصّرفيون على قولين : الأول : إنها مفرد، والثاني : إنها جمع وقد اختلف أصحاب المذهب الثاني فيما بينهم في مفرده.

أما أصحاب القول الأول ، فقد عدوها مفرداً، ومنهم ابن هشام، فهم قلة،ولم ينسب هذا القول لأحد، وإنما وجدنا نصاً لأبي بكر الأنباري نسب فيه إلى الفراء : ((أن أهل البصرة يزعمون أن الأشُدّ اسم واحد مثل الآنُك . قال : وقلما رأينا اسماً على (أفْعُل) إلا وهو جمع))[١٤٨].

وكما يتضح من هذا النص أن الفراء نسب هذا الرأي إلى البصريين، ولكننا لم نجد أحداً منهم ذكره ، فهذا سيبويه يقول: إن هذا البناء لا يأتي إلا جمعاً[١٤٩]. الأمر الذي جعل النحاس يذكره من غير نسبة بقوله : ((وقيل : بأن الأشُدّ واحد))[١٥٠]. وعدم معرفة قائله على وجه الدقة من البصريين دفع مكي القيسي إلى إنكار أن يكون أشُدّ مفرداً، وحجته أن (أفْعُل) لم ترد مفرداً بغير هاء إلا (أصْبُعاً) في بعض لغاته[١٥١]. إلا أن ابن يعيش قال : ((ليس في الآحاد ما هو على (أفْعُل) إلا آنُك وهو الرصاص وأشُدّ))[١٥٢].

وأما القول الثاني القاضي بأن (أشُدّ) جمع، فهو الرأي الشائع عند البصريين والكوفيين ولكن هؤلاء اختلفوا فيما بينهم في مفرده . قال سيبويه : إن مفرده شِدّة[١٥٣]. وتابعه في هذا الأخفش[١٥٤]. وأبو زيد الأنصاري[١٥٥].

إلا أن جمع(فِعْلَة) على (أفْعُل) قليل عزيز ولذلك قال سيبويه : ((وقد كُسِّرت (فِعْلَة) على (أفْعُل) وذلك قليل عزيز ليس بالأصل، قالوا : نِعْمَة ، وأَنْعُم ، وشِدَّة وأشُدّ))[١٥٦]، الأمر الذي دفع ابن جني إلى توجيه كلام سيبويه بقوله : إنّ (شِدَّة) كُسِّرت على (أشُدّ) بعد حذف الزائد، وهو التاء فأصبحت (شِدَّ) على (فِعْل) فكُسِّرت على (أفْعُل) كما قيل : ذِئْب ، وأذْؤب[١٥٧].

ونسب إلى يونس بن حبيب البصري أن مفرده: شُدَّ : بمنزلة قولهم: الرجل وُدّي والرجال أُودّي[١٥٨]. وهناك من ذهب إلى أنه جمع لا مفرد له، ومن هؤلاء أبو عبيدة في أحد قوليه[١٥٩]، وتابعه في هذا المازني[١٦٠].والقول الثاني الذي ذهب إليه أبو عبيدة : أن (أشُدّ) جمع ، مفرده (أَشَدَّ) على حذف الزيادة في الواحد ولهذا وجه قول عنترة[١٦١]: [البحر الكامل]

عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهارِ كأنما خُضِبَ البِنانُ ورأسُهُ بالعِظْلِمِ

بأن أصله (أشَدّ) فحذفت الهمزة للضرورة[١٦٢].

هذا ما ذكره البصريون في مفرد (الأشُدّ)، أما الكسائي والفراء وبقية الكوفيين، فذهبوا إلى أن مفرده (شَدَّ) مثل : بَحْر ، وأبْحُر [١٦٣]. ومن ثم فهو جمع مقيس بزنة (أفْعُل) ومفرده بزنة (فَعْل) وروده في بيت عنترة إنما هو على القياس ولا يحتاج إلى توجيه؛ لأن حمل (شَدَّ) في قول عنترة على أنه مفرد (أشُدّ) أولى من حمله على أنه حذفت زيادته لأجل الضرورة.

وقد أوجز ابن هشام الأنصاريّ هذه الآراء، وأيد الرأي الذي يقول : إن الأشُدّ مفرد، فقال في شرح بيت كعب بن زهير[١٦٤] : [البحر البسيط]

شَدَّ النَهارُ ذِراعَاً عيطلٍ نَصَفٍ قامت فَجاوبها نُكدٌ مثاكيلُ

((شَدَّ النهار : ارتفاعه، يقال : جئتك شَدَّ النهار وفي شَدّه ... وأصله عند أبي عبيدة أشَدَّ النهار ، فحذفت الهمزة، وزعم في الأشُدّ من قوله تعالى : ((***حتى إذا بَلَغَ أشُدَّهُ***))[١٦٥]. أنه جمع لأشَدَّ على حذف الزيادة، وهو شَدّ واستشهد بقولهم: شَدَّ النهار، فعلى هذا شَدّ وأشُدّ مثل قولهم : أبَّ ، وأوّب . وهذا أحد قولي السيرافي. وقال سيبويه واحدتها: شِدّه كنِعْمَة وأنْعُم. وقال أبو الفتح : جاء على حذف التاء كما في نِعْمَة ، وأنْعُم. وقال المازني : جمع لا أحد له ، وهو الثاني من قولي السيرافي))[١٦٦]. والذي يبدو أن (الأشُدّ) مفرد جاء على صيغة الجمع ودليل ذلك مجيئ عدد من الألفاظ على هذا الوزن، ذكرتها كتب اللغة والصرف من نحو : أذْرُح،وهو اسم موضع، وآنُك : وهو الرصاص وأبْهُل : وهو نبات، وحكي : أَصْبُع ، وأَبْلُمَة ، وأَسْنُمَة، وأَرُزّ [١٦٧].

٣-العَنْكَبُوت :

هي دويبة تنسج في الهواء[١٦٨].واختلف العلماء في وزنها، وفي النون التي فيها، أهي زائدة أم من أصل الكلمة؟وهذا الاختلاف ذكره ابن هشام،وفصل القول فيه، بشكل لم يسبق له وبطريقة تنم عن عقلية علمية فذة، قادرة على المناقشة والاستدلال.

ورأيه أن النون فيها أصل، وأن وزنها (فَعْلَلُوت) ثم رد على من قال بزيادة النون بالقول : ((أما قول المعترض أن نون عنكبوت زائدة فمخالف لنصوص الأئمة، سيبويه وغيره، ولمقتضى الدليل))[١٦٩].

نستشف من قوله هذا أنه يستدل على أصالة النون بأدلة نقلية وعقلية، فأما الأدلة النقلية فهي أقوال الأئمة وعلى رأسهم سيبويه، ولهذا قال : ((إن سيبويه استدل على أن التاء

منه زائدة، بأنها لو كانت أصلاً لكان من مزيد الخماسي، والخماسي لا يكسّر إلا على استكراه، وعناكب كثير في كلامهم))[١٧٠].

وقول سيبويه : إنها لو كانت أصلاً لكان من مزيد الخماسي، دليل على أصالة النون عنده، وهذا الرأي ذكره في أكثر من موضع من الكتاب[١٧١].

إن جمع (عنكبوت) على (عناكب) و (عناكيب)، والإبقاء على النون وحذف التاء دليل آخر على أصالة النون، وزيادة التاء، وهو رأي معظم علماء العربية[١٧٢]. وهو ما أشار إليه ابن هشام الأنصاري، وساق لذلك نصوصاً من كتب العلماء من أمثال الفارسي، والجرجاني، والزبيدي وابن عصفور وغيرهم [١٧٣].

أما الأدلة العقلية التي أوردها فهي أدلة قياسية، تعتمد القياس وليس السماع،وهي عنده على وجهين:

الأول : إن النون لا تزاد حشواً إلا في صور ثلاث:

الأولى : أن تكون ساكنة في كلمة خماسية بين اثنين قبلها واثنين بعدها نحو غَضَنْفَر.

الثانية : أن تسقط في الاشتقاق كنون (حنظل) فهي تسقط في قولهم : (حَظِلت الإبل): إذ آذاها أكل الحنظل.

الثالثة : أن يكون الحكم بأصالتها مقتضياً للزوم عدم النظير كنون كَنَهْبُل، إذ ليس في الخماسي (فَعَلُّل). وعنكبوت ليست من هذه الأنواع.[١٧٤]

إن هذه الصور التي تزاد فيها النون، والتي أوردها ابن هشام، ذكرها المتقدمون في كتبهم في المواضع التي تأتي فيها النون زائدة[١٧٥].

وكما عرف عن ابن هشام من دقة في الرأي والتعبير، لم يترك فرصة لأحد لأن يقول : إن عنكبوت قد يكون من باب (حَنْظَل ، وسُنْبُل)، فيقال : إنها من (العُكُوب) كما أنهما من (حظل ، سبل) ، وهو ما ذكره بعض اللغويين[١٧٦]. فرد على من يقول بهذا القول : إن ذلك ((فاسد؛ لضعف هذا الاشتقاق ، لبعد معناه))[١٧٧]. ولأنه يؤدي إلى القول : إن الألفاظ كلها بعضها مشتق من بعض،وهذا بعيد وغير مقبول؛ لأن الألفاظ حينئذ سيكون كل منها فرعاً للآخر، وهذا يؤدي إلى حصول الدور والتسلسل وهو محال[١٧٨].

وقد ذكر ابن هشام إن القول : إن الألفاظ جميعها مشتق بعضها من بعض نسب إلى سيبويه والزجاج ثم برّأ سيبويه من هذا[١٧٩]، وترك التعليق عما نسب للزجاج، وكأنه ارتضى

نسبته للزجاج، وفي الحقيقة إن كلاً من سيبويه والزجاج براء مما نسب إليهما، فسيبويه في بداية كتابه يقول : ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء))[١٨٠]، وبهذا فهو لا يرى أن الألفاظ جميعها مشتق بعضها من بعض، أما الزجاج ففي كتابه اشتقاق أسماء الله بدأ بالأصل ثم الفروع الاشتقاقية وهذا يعني أن الكلام عنده ليس كله مشتقاً ؛ لأنه لو كان كذلك لما عقد له أصلاً وفرعاً[١٨١].

والوجه الثاني : من الأدلة العقلية التي ساقها للاستدلال على أصالة نون عنكبوت،هو قول العرب في جمعه (عناكب) ولو كانت النون زائدة لقيل في الجمع (عكابيت) وذلك لم يقله أحد[١٨١].

أما قوله : إن العرب جمعتها على عناكب فهو ما اسلفنا القول فيه، وأما قوله : إن (عكابيت) لم يقل به أحد فليس كذلك، فهناك من الكوفيين من يجوز هذا الجمع ، قال أبو بكر الأنباري : ((ويقال في جمعها : عناكب ، وعناكيب ، وعنكبوتات ، وعناكٍ ، وعكابيت. قال الفراء : وزن عنكبوت فَعْلَلُول. قال : وإن شئت لقبت العنكبوت فَنْعَلُوتاً؛ لأن الواو، والنون، والتاء، مما قد يزاد ، قال : وتجمعه حينئذ عناكب، إذ جعلت الواو زائدة. قال : والتاء ليست أصلية – وإن كانت زائدة – بتاء تأنيث. قال : وإن جعلت أصل التاء للتأنيث كانت بمنزلة طاغوت وحانوت، فجاز أن تقول : عناكي، بالياء، كما تقول : الطواغي ، والحواني ، قال : وإذا توهم أن التاء من (طاغوت) و (عنكبوت) ليست بتاء تأنيث جمعتها : الطواغيت وجاز في العنكبوت ، العكابيت ، فتلقي النون إذا شئت، والتاء إذا شئت ... وحدثني أبي قال : حدثنا محمد بن الجهم قال : قيل للفراء : أسمعت في جمع عنكبوت : عناكبيت ؟ فقال : لا))[١٨٢] على حين قال صاحب تاج العروس : ((قال شيخنا : وعن الاصمعي وقطرب : عناكبيت ، وهذا من الشاذ الذي لا يعول عليه ؛ لاجتماع أربعة أحرف بعد ألفه . وكذلك قالا في تصغيره : عُنَيْكَبيت ، وهذا من المردود الذي لا يقبل))[١٨٣].

الخاتمة

١. نجد في تثنية (حِمَى، حِمَوَان) إنما هي شاذة؛ لأن القياس أن يقال حِمَيان؛ لأن هذه الألف مبدلة عن الياء.
٢. تثنية لفظية كقولك في رجل : رجلان، وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع.
٣. من خلال ما ذكرناه في جمع فرزدق يتبين لنا أن ابن هشام كان متابعاً في رأيه لسيبويه ورأي سيبويه هو الشائع في فرزدق ونظائرها.
٤. وبهذا ابن هشام لا يرى أن الألفاظ جميعها مشتق بعضها من بعض، أما الزجاج ففي كتابه اشتقاق أسماء الله بدأ بالأصل ثم الفروع الاشتقاقية وهذا يعني أن الكلام عنده ليس كله مشتقاً

Abctract

Deuteronomy is the evidence of two verbally concordant meaning and an increase at the end followed by broken nouns favorable to abstraction and kindness to him without a differenceinmeaning.

This is the limit of Deuteronomy among Arab scholars, but when Ibn Hisham Almothana ((what indicates two increase valid for abstraction, and that as (two men), it indicates a man, and a man, an increase of a thousand and noon, which is valid for stripping them.

The study of Muthanna is manifested in two aspects; some of which relate to the grammatical aspect and how to express it, and the signs of expressions, including those related to the morphological aspect, and how to flex the words, and the change that occurs. Deuteronomy of some of the words Morphological topics when Ibn Hisham Al-Ansari was the first topic Deuteronomy Deuteronomy and both and both between Deuteronomy and plural and the second plural, which is the collection of the collection and Farzdaq collection and plural.

المصادر والمراجع

- **-القرآن الكريم**
- شرح كتاب الحدود في النحو:عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)،تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة،ط٢ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م ،ج١.

- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)،تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي،ط١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- نزهة الطرف في علم الصرف: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام النحوي المصري الأنصاري [ت ٧٦١هـ]،تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي ،ط١.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت،ط١ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ).
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت،ط١ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- أدب الكتاب: أبو بكر محمد بن يحى الصولي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المطبعة السلفية - بمصر، المكتبة العربية - ببغداد.
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان،ط١ ١٩٩٦.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصري،ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- المثلث: ابو محمد عبدالله بن محمد السيد البطلوسي(المتوفى:٥٢١هـ)
- : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق،ط٦ ١٩٨٥.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)تح: محمد محيى الدين عبد الحميد،القاهرة،ط١١ الحادية عشرة، ١٣٨٣.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)،تح: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)الناشر: دار الكتاب العربي،ط١ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)،تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،ط١ذ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني ،تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٢٨ – ٢٠٠٧.
- شرح الشافية :احمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، دار احياء التراث العربي.
- اشتقاق أسماء الله: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)،تح د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط١١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- ابنية الصرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة مقهى الكتب.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه.
- في اللهجات العربية: ابراهيم أنيس ،ط١٩٩٢،٨.
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تح علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ).
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)،تحد. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت ،دار الشروق – بيروت، ط٤ ١٤٠١ هـ.
- السبعة في القراءات :أحمد بن موسى بن العباس التميمي ،أبو بكر بن مجاهد البغدادي(المتوفى:٣٢٤هـ)،تح: شوقي ضيف، دار المعارف–مصر.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تح :عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥)تح: عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)،تح: عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب – بيروت،ط١ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ،جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث،١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- الأضداد: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

- شرح قصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس(المتوفي:٣٣٨هـ)،تح: أحمد خطاب
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)،تح: د. علي بو ملحم ،مكتبة الهلال – بيروت، ط١٩٩٣١.
- النوادر في اللغة: ابو زيد الأنصاري ،تح: محمد عبد القادر،ط١
- شرح سقط الزند: هو المجموعة الثالثة من آثار لأبي العلاء للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي ،تح :مصطفى السقا،عبد السلام هارون،وغيرهم.
- مجاز القرآن :أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)،تح: محمد فواد سزگين ،مكتبة الخانجى – القاهرة١٣٨١ هـ.
- معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)،تح: محمد علي الصابوني ،جامعة أم القرى – مكة المرمة،ط١ ١٤٠٩.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،دار الهداية.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)،محمد علي بيضون، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ).
- التصريف الملوكي: يعيش بن علي بن يعيش الأسدي،تح:فخر الدين قباوة، المكتبة العربية،حلب،ط١٣٩٣،١هـ.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، (المتوفى: ٦٤٣هـ) ،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط١ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)،تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١ هـ)،تح: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- الأمالي: يحيى بن الحسين الشجري ،موقع الوراق
- الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)،دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت،ط٣،١٤١٤ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،تح: عبد الحميد هنداوي ،المكتبة التوفيقية – مصر.
- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
- علم الصرف عند الكوفيين: خليل ابراهيم العطية، السعودية –الرياض،٢٠١٧هـ،ط٢.
- فقه اللغة المقارن: أبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين –بيروت،ط٣،١٩٨٣م.
- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: د.إسماعيل أحمد عمايرة ، مكتبة نور،١٩٩٣م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٤٠٥، تح : د. حاتم صالح الضامن.
- شرح مجمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي، تح: فواز الشعار.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تح: أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين – بيروت ط٤ ،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد: أبو محمد جمال الدين ابن هشام،مصر،١٩١٦م.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)تح: محمد عوض مرعب ،دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١ ٢٠٠١م.
- فصيح ثعلب والشروح عليه: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي
- شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور أبن الجبان، تح: عبد الجبار جعفر القزاز، العراق –بغداد،ط١، ١٩٩١.
- اصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بـ "ابن السكيت"،شرح وتحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ،دار المعارف بمصر،ط٤، ١٩٨٧م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف،ط ٥
- تقويم اللسان: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)،تح: د. عبد العزيز مطر (أستاذ علم اللغة بجامعتي عين شمس وقطر)ط٢، ٢٠٠٦ م ،دار المعارف.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)،تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ،دار ومكتبة الهلال.
- كتاب الاستدراك على سيبويه: أبو بكرمحمد بن الحسن الأشبيلي الزبيدي، تح:أغناطيو سكويدر،عالم المعرفة،لبنان،بيروت،١٨٩٠م.